الأمم المتحدة

A/C.5/79/12

الجمعية العامة

Distr.: General
22 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الخامسة

البند 140 من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيسة اللجنة الأولى

كررت الجمعية العامة في قرارها 244/78 التأكيد أنه حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات تنظر في بداية دورتها في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

وفي تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والستين المعقودة في الفترة من 13 أيار/مايو إلى 14 حزيران/يونيه 2024 (A/79/16)، أوصت اللجنة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، بأن تنظر الجمعية، في دورتها التاسعة والسبعين، في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

وبناء على ذلك، أجرت اللجنة الأولى، في جلستها العامة الحادية عشرة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، مناقشة بشأن أساليب عمل اللجنة الأولى وتخطيط البرامج ونظرت في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. وأرفق طيه موجزا لهذه المناقشة لكي تنظر فيه اللجنة الخامسة في الوقت المناسب (انظر المرفق).

(توقيع) ماريتسا **تشان فالفيردي**
رئيسة
اللجنة الأولى

281024 251024 24-19426 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

موجز من إعداد الرئيسة

1 - في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ووفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 وبرنامج العمل والجدول الزمني المعتمدين لدورتها التاسعة والسبعين (A/C.1/79/CRP.1)، أجرت اللجنة الأولى، في جلستها الحادية عشرة، مناقشة بشأن أساليب عمل اللجنة الأولى وتخطيط البرامج.

2 - وافتتحت الجلسة رئيسةُ اللجنة الأولى في دورتها التاسعة والسبعين، الممثلة الدائمة لكوستاريكا، ماريتسا تشان فالفيردي، ودَعت الدول إلى تقديم مداخلات بشأن المواضيع المطروحة. ولدعم الوفود في مناقشاتها بشأن أساليب العمل، عممت الرئيسة ورقة غير رسمية قبل انعقاد الجلسة تتضمن أسئلة توجيهية مقترحة بشأن مسائل مثل إدارة الوقت، والشفافية والمشاورات غير الرسمية، ومشاركة المجتمع المدني، والإدماج والتكافؤ بين الجنسين، وإمكانية النظر في القرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات.

3 - وأعربت الوفود عن تقديرها للرئيسة لعقدها جلسة مكرسة لمناقشة أساليب عمل اللجنة الأولى ولتخطيط البرامج، وتقدّمت لها بالشكر أيضا على إعداد الورقة غير الرسمية. وفي بداية الجلسة، أبلغت الرئيسة أعضاء اللجنة الأولى بأنها تعتزم إعداد موجز للمناقشة على مسؤوليتها الخاصة لإحالته لاحقا إلى رئيس اللجنة الخامسة وإلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لمواصلة النظر فيه. ويُقدَّم هذا الموجز عملا بذلك الإعلان.

4 - وفي الجلسة الحادية عشرة، وعملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة الأولى في جلستها التنظيمية، بتت اللجنة الأولى في مشروع المقرر المتعلق بتقديم معلومات عن طلبات إجراء تصويت (A/C.1/79/L.4)، واعتمدته دون تصويت. وفي وقت لاحق، اعتمدت اللجنة مقررا شفويا لتطبيق الطرائق الواردة في المقرر على الدورة التاسعة والسبعين. وأعلنت الرئيسة أنها ستقوم، تطبيقًا للطرائق الواردة في المقرر على تلك الجلسة، بتقديم معلومات عن طلبات إجراء التصويت الواردة من الدول الأعضاء. وأثناء تقديم مشروع المقرر، أشارت سنغافورة، باسم وفد جنوب أفريقيا أيضا، إلى الممارسة المتبعة في اللجنة الأولى المتمثلة في الحفاظ على سرية هوية الدولة أو الدول التي تطلب إجراء تصويت على مشاريع المقترحات و/أو الفقرات الفردية. وأشار المشاركان في تقديم مشروع المقرر إلى أن الغرض منه ليس التعدي على حق أي دولة في طلب إجراء تصويت، وإنما تعزيز الشفافية.

5 - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى مداخلات من 19 دولة، تكلّمت 4 منها باسم مجموعة من الدول. وكانت بعض المداخلات بمثابة تعليلات للتصويت على مشروع المقرر الذي تم البت فيه أثناء الجلسة.

6 - وفيما يتعلق بتخطيط البرامج، تم الإعراب عن الأسف لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالبرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 بالصيغة الواردة في الفرع ألف من الوثيقة A/79/6 (Sect. 4). وأُعرب عن رأي مفاده أن تخطيط البرامج ينبغي أن يظل غير مسيّس. وشددت مجموعة من الدول على أن تخطيط البرامج هو عملية قائمة على توافق الآراء وينبغي أن يظل كذلك، وعلى أن اللجنة الخامسة تحمل المسؤولية النهائية عن اعتماد الخطة البرنامجية والميزانية. وأشار وفد آخر إلى أن الجلسة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر تمثل تكرارا لعمل اللجنة الخامسة، وذكر أنه كان يفضل ألا يُطلب من اللجنة

الأولى تناول هذه المسألة. وطلبت مجموعة من الدول إلى الرئيسة أن تقترح على اللجنة الخامسة أن تعتمد الجمعية العامة الخطة البرنامجية المقترحة دون تعديل.

7 - وأحاط أحد الوفود علما بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والستين المعقودة في الفترة من 13 أيار/مايو إلى 14 حزيران/يونيه 2024 (A/79/16)، وأقر بأهمية ضمان الموارد التي تحتاجها الأمانة العامة لتنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة. وشدد وفد آخر على الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة، مُعربا في الوقت نفسه عن أسفه لعدم توصلها إلى اتفاق بشأن البرنامج المذكور لعدة سنوات متتالية. وفي سياق الإشارة إلى أن عدم التوصل إلى اتفاق لا ينبغي أن يصبح القاعدة، دعا الوفد إلى تعزيز اللجنة لكي تفي بولايتها.

8 - وأُعرب عن التقدير للأمانة العامة للدعم الذي تقدمه لعقد جلسات اللجنة الأولى. وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لمكتب شؤون نزع السلاح لما قدمه من دعم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، مشددا على أن هذه المساعدة يجب أن تكون محايدة وغير مسيّسة وأن تُنفَّذ بما يتفق تماما مع الولايات التي تسندها الدول الأعضاء.

9 - وأعربت بعض الوفود عن امتنانها للدعم الذي يقدمه مكتب شؤون نزع السلاح في مجالات عمل معينة، بما في ذلك العمل المتعلق بعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لقاعدة بيانات الوثائق التي أنشأها مكتب شؤون نزع السلاح. ودعت مجموعة من الدول إلى تسريع نسق الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء برنامج زمالات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

10 - وتناولت عدة وفود مسألة أساليب عمل اللجنة الأولى بالتفصيل، بما في ذلك بالرد على الأسئلة التوجيهية التي قدمتها الرئيسة في ورقتها غير الرسمية. وأفاد أحد الوفود بأن أساليب العمل ليست مناسبة لجميع الأشكال، وبأن لكل جزء من آلية نزع السلاح احتياجاته الخاصة. وأشار وفد آخر إلى العلاقة المتأصلة بين مختلف مكونات الآلية وذكر أنه ينبغي تعزيز التنسيق وتحسينه.

11 - ودعت بعض الوفود إلى النظر بطريقة أكثر شمولا في أساليب عمل اللجنة الأولى، بما يتجاوز حدود المعلومات المقدّمة عن طلبات إجراء التصويت. ورحّب أحد الوفود بالوقت المخصص لتلك المناقشة بغية ترجمة التوصيات إلى تعديلات عملية يتم إدخالها على عمل اللجنة، واقترح تجميع قائمة بالمقترحات لكي تواصل الدول النظر فيها. واقترح وفد آخر إنشاء منبر غير رسمي لمناقشة أساليب عمل اللجنة وكفاءة اللجنة وفعاليتها عموما. وأشار ذلك الوفد إلى إمكانية القيام بهذا المسعى غير الرسمي تحت رعاية الرؤساء المتعاقبين للجنة بدعم من تشكيلة من الدول الداعمة، وأنه ينبغي أن يكون مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء وأن يكفل تقديم مساهمات فعالة من مكتب شؤون نزع السلاح والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والمجتمع المدني، وأن يتيح تفاعلها في هذا المنبر.

12 - وشددت بعض الوفود على أن جلسات اللجنة الأولى يجب أن تُعقد بالحضور الشخصي، وأن الطرائق المعتمدة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كانت استثنائية في طبيعتها ولا تشكل أي سابقة. وأكدت مجموعة من الدول على أن يظل النظام الداخلي للجمعية العامة الأساس الذي يُسترشد

به في أعمال الهيئة العامة ولجانها. ولهذا، لا ينبغي أن يؤدي تنشيط أو تبسيط أعمال الجمعية العامة إلى إعادة تفسير الولايات والقواعد القائمة. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن تدعم الأمانة العامة الدول في صياغة قرارات لا تغيّر إجراءات الجمعية وسير أعمالها، مقترحا عملية لإبلاغ الدول بالآثار المحتملة، تماما كما يحدث أثناء عملية الإبلاغ عن الآثار المالية.

13 - وأشار عدد قليل من الوفود إلى ثقل عبء العمل الملقى على عاتق اللجنة، مع النظر بعناية في مدة عملها المقررة التي تستغرق خمسة أسابيع، وأعربت تلك الوفود عن عدم اعتراضها على تخصيص جلسات إضافية للجنة. وأشارت بعض الوفود إلى الحاجة إلى وقت إضافي، ولا سيما للنظر في مشاريع المقترحات. ولاحظ أحد الوفود أنه يمكن إعادة النظر في المجموعات المواضيعية، ولا سيما نظرا لتزايد عدد المقترحات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة، التي لا تندرج بالضرورة ضمن أي مجموعة.

14 - ولدعم إدارة الوقت بمزيد من الفعالية، اقتُرحت إمكانية تجميع حقوق الرد بعد المناقشة العامة والمجموعات المواضيعية، وأيد هذا الاقتراح أحد الوفود لاحقا. وفيما يتعلق بالوقت المحدّد حاليا للكلام، وصف أحد الوفود هذا الحد بأنه مناسب، ولكنه أشار إلى أنه يمكن بذل جهود لتجنب البيانات المتكررة أثناء المناقشة العامة والمناقشات المواضيعية. وأعربت مجموعة من الوفود عن أسفها للاتجاه الذي لوحظ مؤخرا المتمثل في إغلاق الميكروفونات، محذِّرة من أن ذلك قد يضر بعمل اللجنة وأنه يجب ألا يعيق حق الدول في التعبير عن آرائها.

15 - وفيما يتعلق بمسألة التفاوض على النصوص، قُدم اقتراح بتغيير الموعد النهائي لتقديم مشاريع المقترحات إلى الأسبوع الثالث من عمل اللجنة لإتاحة مزيد من الوقت لإجراء المشاورات. وشددت مجموعة من الوفود على الأهمية الحاسمة لتوفير الحيز الكافي لإجراء المشاورات اللازمة لتيسير المفاوضات الحكومية الدولية. وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى ضمان عدم تداخل مواعيد المشاورات غير الرسمية، مثل تضارب مواعيد الجلسات الافتراضية والحضورية، وذكر أن الجلسات الافتراضية لا تُدرج دائماً في الجدول الزمني الإلكتروني. وتم تسليط الضوء على أهمية إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية، واقترح أحد الوفود تعيين جهة تنسيق في المكتب للنظر في أفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد.

16 - وشددت عدة وفود على أهمية السعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع المقترحات، ودعت إلى بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، تم الإعراب عن الأسف من تزايد عدد عمليات التصويت التي تجري في اللجنة. وأشار العديد من الوفود إلى تزايد عدد مشاريع القرارات والمقررات، وناشد العديد منها إلى تجنب الازدواجية والتنافس. وجرت الإشارة إلى الجهود المبذولة لدمج العمليات المتوازية. وأشارت بعض الوفود إلى الصعوبات الخاصة التي تواجهها الوفود الصغيرة في تغطية العمليات المزدوجة. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن العمليات المتنافسة والمتوازية تبعث على القلق ليس فقط من ناحية الموارد، وإنما أيضًا لأنها تثير مزيدا من الاستقطاب. وأثارت عدة وفود إمكانية النظر في القرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات الثابتة التي تُعتمد كل سنة. ولاحظ أحد الوفود أن هذا النهج قد يكون مفيداً، ولكن فقط في حالة وجود شعور بوحدة الهدف وتقاسم الأعباء. وقام وفد آخر، في سياق الإشارة إلى أنه لا يسعى إلى تقييد حق الدول في تقديم مقترحات، بالترحيب بفكرة أن الدول يمكن أن تقيّم القرارات التي قد تستفيد من العرض بوتيرة متباعدة أو التي يمكن تقديمها في مناسبة واحدة.

17 - وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، رحبت عدة وفود بمشاركة الأوساط الأكاديمية والخبراء الآخرين لإثراء مناقشات اللجنة. وأشار أحد الوفود إلى أهمية ضمان التواصل مع المجتمع المدني، وأشار وفد آخر إلى أن مشاركة هذه الكيانات تدعم زيادة الشفافية. وأيدت بعض الوفود المشاركة الرسمية للمجتمع المدني ودعت إلى تخصيص جزء لبث مداخلاته على الإنترنت. وشددت وفود أخرى على الطابع الحكومي الدولي للجنة مما يشجع على أن يظل تفاعل المجتمع المدني غير رسمي. وفي سياق مماثل، أُعرب عن رأي مفاده أن مشاركة المجتمع المدني ينبغي أن تستند دائما إلى احترام اللجنة باعتبارها هيئة حكومية دولية. وأشارت عدة وفود إلى أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في أعمال اللجنة، بينما أشارت وفود أخرى إلى أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

18 - وأُثيرت مسائل أخرى تتعلق بأساليب عمل اللجنة، بما في ذلك الأهمية الحاسمة لمبدأ تعدد اللغات وضرورة توفير الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة خلال جميع الاجتماعات الرسمية. وتمت الإشارة أيضا إلى أهمية تعميم الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية. وأشارت الوفود أيضا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في المشاركة المتساوية لجميع الدول، مع التذكير بالأهمية البالغة لإصدار التأشيرات في الوقت المناسب لجميع أعضاء الوفود. وفي هذا السياق، شدد أحد الوفود على أهمية ضمان توفير الترجمة الفورية وتحسين الموقع الإلكتروني للجنة والبوابة الإلكترونية للوفود. وكرر أحد الوفود طلبه بأن تقدم الأمانة العامة تقريرا عن جهودها الهادفة لحل مسألة التأشيرات التي لم تُمنح بعدُ لأعضاء وفده.

19 - وأعربت رئيسة اللجنة الأولى عن تقديرها للوفود على تفاعلها أثناء المناقشات، وأكدت من جديد اعتزامها إعداد موجز لإحالته لاحقا إلى اللجنة الخامسة لمواصلة النظر فيه.